كتبها ل د ح
الجمعة, 15 أكتوبر 2010 01:57 -

إحالة الناشطة رغدة الحسن

الى محكمة الجنايات العسكرية بحمص

علمت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية ,أنه وبتاريخ 13102010 عقدت محكمة الجنايات العسكرية بحمص , جلسة جديدة لمحاكمة معتقلة الرأي رغدة الحسن ، بحضور كامل هيئتها ومحامو الدفاع الأساتذة عمر قندقجي وإبراهيم ملكي وأكرم ونوس، مع زوج المعتقلة وأحد طفليها البالغ من العمر 5 سنوات وبعض ناشطي المجتمع المدني وحقوق الإنسان. ونظرا لعدم اكتمال الخصومة ونقص تبليغ ثلاثة من الشهود هم: أحمد مولود الطيار وسمير الدخيل وفائق المير، فقد قرر القاضي رئيس المحكمة رفع الجلسة، وتأجيل النظر في الدعوى المقامة على المتهمة إلى موعد لاحق في الشهر القادم من أجل اكتمال التبليغ.ويذكر ان الناشطة رغدة الحسن يتم محاكمتها سندا للمادتين:285 و286 من قانون العقوبات

يذكر انه, في صباح 1022010 تم اعتقال الناشطة السياسية والسجينة السياسية السابقة رغدة سعيد الحسن من قبل أحد الأجهزة الأمنية في محافظة طرطوس على الساحل السوري,بالقرب من الحدود السورية اللبنانية في نقطة العبور:العريضة, أثناء توجهها إلى لبنان. وبعد ذلك تعرض منزلها في مدينة طرطوس للتفتيش الدقيق ,وتم مصادرة جهاز الكومبيوتر المحمول الخاصة بها ,ونسخة من رواية"الأنبياء الجدد" التي كتبتها وتتحدث فيها عن تجربتها كمعتقلة سياسية وعن حياة السجن ,رغم أنها تقدمت أكثر من مرة من أجل الحصول على الموافقة على طباعة الرواية ،ولما زال مصيرها مجهولا.

وأن الناشطة السورية رغدة الحسن (37سنة) متزوجة وأم لطفلين وهي سجينة سياسية سابقة لمدة سنتين (1993 -1995) بتهمة الانتماء إلى حزب العمل الشيوعي في سورية.

إننا في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية تدين وتستنكر بشدة استمرار اعتقال الناشطة رغدة الحسن ,وإ
حالتها
للمثول
أمام
محكمة
الجنايات
العسكرية

كتبها ل د ح
الجمعة, 15 أكتوبر 2010 01:57 -

بحلب
,
كما
ترى
في
استمرار
اعتقالها
استمرارا
لانتهاكات
الحقوق
الأساسية
من
قبل
الأجهزة
الأمنية
ضد
المواطنين
المهتمين
بالشأن
العام
،
وعلى
مدى
التدهور
في
حال
حقوق
الإنسان
في
سورية،
وتبدي
قلقها
من
إصرار
الأجهزة
الأمنية
على
مسار
الاعتقال
التعسفي
خارج
القانون
وهي
تشكل
انتهاكا
صارخا

كتبها ل د ح
الجمعة, 15 أكتوبر 2010 01:57 -

للحريات
الأساسية
التي
يكفلها
الدستور
السوري،
وذلك
عملا
بحالة
الطوارئ
والأحكام
العرفية
المعلنة
في
البلاد
.

وإن اللجان ترى في استمرار اعتقالها، و احتجازها بمعزل عن العالم الخارجي لفترة طويلة، يشكلان انتهاكاً للتزامات سوريا بمقت ضى ال
عهد
الدولي
الخاص
بالحقوق
المدنية
والسياسية
الذي
صادقت
عليه
بتاريخ
1241969
ودخل
حيز
النفاذ
بتاريخ
2331976
،
وتحديدا
المواد
7
و
9
و
14
و

كتبها ل د ح
الجمعة, 15 أكتوبر 2010 01:57 -

19
و
21
و
22
،
والاتفاقية
الدولية
لمناهضة
التعذيب
وغيره
من
ضروب
المعاملة
أو
المعاملة
القاسية
أو
اللاإنسانية
أو
المهينة
،التي
صادقت
عليها
بتاريخ
1982004
،
ودخلت
حيز
النفاذ
بتاريخ
1892004
،
وتحديدا
كما
تحظر
الاتفاقيتان
كذلك
استخدام
الأقوال
التي
تنتزع
تحت
وطأة
التعذيب
أو

كتبها ل د ح
الجمعة, 15 أكتوبر 2010 01:57 -

سوء
المعاملة
كأدلة
في
أية
إجراءات
قانونية
ضد
من
يتعرض
لمثل
تلك
المعاملة،
وأيضا
مع
اتفاقية
القضاء
على
كل
أشكال
التمييز
ضد
المرأة
التي
صادقت
عليها
سورية
بتاريخ
2832003
ودخلت
حيز
النفاذ
بتاريخ
2742003
وتحديدا
في
المادة
7
من
الاتفاقية
.
كما
تصطدم
هذه
الإجراءات
مع

كتبها ل د ح
الجمعة, 15 أكتوبر 2010 01:57 -

توصيات
لجنة
مناهضة
التعذيب
بدورتها
44
مايو
2010
وتحديدا
الفقرة
10
المتعلقة
بدواعي
القلق
المتعلقة
باستمرار
العمل
بحالة
الطوارئ
التي
سمحت
بتعليق
الحقوق
والحريات
الأساسية
،
كما
نذكر
السلطات
السورية
بتوصيات
اللجنة
ذاتها
المتعلقة
بالضمانات
القانونية
الأساسية
للمحتجزين
الفقرة
9
،
التي
تؤكد
على
ضرورة
اتخاذ

كتبها ل د ح
الجمعة, 15 أكتوبر 2010 01:57 -

تدابير
فعالة
لضمان
أن
يمنح
المحتجز
جميع
الضمانات
القانونية
الأساسية
منذ
بداية
احتجازه
،
بما
في
ذلك
الحق
في
الوصول
الفوري
إلى
محام
و
فحص
طبي
مستقل
،
إعلام
ذويه
،
وأن
يكون
على
علم
بحقوقه
في
وقت
الاحتجاز
،
بما
في
ذلك
حول
التهم
الموجهة

كتبها ل د ح
الجمعة, 15 أكتوبر 2010 01:57 -

إليهم
،
والمثول
أمام
قاض
في
غضون
فترة
زمنية
وفقا
للمعايير
الدولية
.

وإننا في) ل د ح (نطالب الحكومة السورية بحفظ الدعوى والإفراج عن المواطنة السورية رغدة الحسن، وكذلك الإفراج عن كافة ا
لمعتقلين
السياسيين
ومعتقلي
الرأي
,
ووقف
الاعتقال
التعسفي
وذلك
عبر
إلغاء
حالة
الطوارئ
والأحكام
العرفية
غير
الدستورية
،
وكذلك
العمل
على
تنفيذ
التوصيات
المقررة
ضمن
الهيئات
التابعة
لمعاهدات
حقوق

كتبها ل د ح
الجمعة, 15 أكتوبر 2010 01:57 -

الإنسان
الدولية
والإقليمية
,
والوفاء
بالتزاماتها
الدولية
بموجب
تصديقها
على
المواثيق
الدولية
المعنية
بحقوق
الإنسان
.

دمشق في 15102010

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

مكتب الأمانة